ظواهر نحويّة برؤية تداولية

إعداد

د. خلود بنت عبد الله إبراهيم النازل

أستاذة النحو والصرف المساعدة بجامعة حفر الباطن

الملخص:

إذا كان الأساس من وضع علم النحو العربي ضبط الكلام، والمحافظة على النصّ القرآني، والابتعاد عن اللحن في اللغة، فإنّ الغاية من هذا العلم هو النطق السليم... وإنكار بعض ظواهر اللغة التي نطق بها العرب، ووردت في الكتاب والسنّة يتنافى مع المقاصديّة والتداولية والنظريات الحديثة التي تسعى إلى ممارسة اللغة دون الخروج عن قوانينها، وبعض القوانين صحيحة تثبتها النصوص.

وقد نحت هذه الدراسة منحى نحويًا برؤية تداولية، وذلك بالوقوف على بعض التراكيب النحويّة التي وردت عن العرب، وتوارت من الاستعمال لإنكار النحويين لها، وإضعافهم للمتحدثين بها على الرغم من ورودها في شواهد حُكيت عن العرب، مثل: تركيب (أكلوني البراغيث)، وما شابهه ممّا سأقف عليه في هذه الدراسة.

وقد اتبعتُ المنهج الوصفي، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أبرزها: أنّ التداولية تهتم بدراسة الأفعال الكلاميّة الصادرة عن المتكلّمين، وذلك بفهم القواعد، والمواضعات اللغوية والاجتماعية والعرفيّة التي يخضع لها الفعل الكلامي الناجح، وأنّ التراكيب التي وردت عند العرب، ونطقوا بها، ووردت في القرآن والحديث، أو في أشعار العرب وكلامهم لا حرج من استعمالها، وإن كان ورودها بقلّة، فمعايير الصواب والخطأ متفاوتة على مرّ العصور اللغويّة، والناظر إليها يدرك أنّها لم تستقر منذ بدء جمع اللغة وتقعيد القواعد إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحيّة: التداولية- التركيب النحوي- الظاهرة- المقام- الاستعمال- اللغة.

Abstract:

If the foundation of establishing the science of Arabic grammar was to control speech, preserve the Qur'anic text, and move away from the melody in the language, then the purpose of this science is sound pronunciation …. And denying some of the language phenomena spoken by the Arabs, and mentioned in the Book and the Sunnah, is inconsistent with intentions, pragmatics, and modern theories that seek to practice the language without deviating from its laws, and some of the laws are correct and it proven by texts.

This study took a grammatical approach with a pragmatic

vision, by standing on some grammatical structures that came from the Arabs, And it disappeared from use because grammarians denied it, and weakened its speakers, despite its inclusion in the evidence that was told about the Arabs, such as: the installation of (the fleas ate me), and like which I will stand on in this study.

I followed the descriptive approach, and the study reached to many results, the most important of it is: that pragmatics is concerned with studying the speech verbs issued by speakers, by understanding the linguistic, social , and customary rules and conditions to which a successful speech act is subject, and the structures that were mentioned by the Arabs, and they uttered them, and were mentioned in the Qur'an, In hadith, or in Arab poetry and speech, there is nothing wrong with using it, even if it occurs rarely, as the standards of right and wrong have varied throughout the linguistic ages, and by looking at it we can realize that they have not been stable since the beginning of the collection of the language and sitting of rules until the present day.

Keywords: **Pragmatics - Grammatical structure - Phenomenon – Context - Usage - Language.**

المقدمة:

موضوع عندما تكون اللغة هاجس أبنائها، ويقفون على مفترق الطريق حائرين بين ارتياد سبل التيسير والسهولة، وسبل الفصيح الأمثل، والحفاظ على كيان شامخ لأكثر من أربعة عشر قرنًا حتمًا ستلمس الإيمان العميق بالحفاظ على الهُويّة؛ فنحن نتعامل مع لغة حملت شرف نزول دستورنا العظيم القرآن الكريم بها، وهذا حافز كبير للعرب على الاهتمام بلغتهم الأمّ، ولكن على الرغم من ذلك، وعلى صعيد آخر بإمكاننا التأمّل في أحكام النحويين على بعض اللغات واللهجات بالرداءة والضعف، وتجاوز هذه الأحكام عندما يشفع للتركيب النحوي، أو الحكم الإعرابي وروده في الكتاب أو السنّة، وشيوع استعماله على مرّ العصور.

وفي هذه الدراسة سنقف على بعض الظواهر النحويّة، وننظر إليها بمنظار التداولية الحديثة، لتعود لها الحياة من جديد، وترتفع لتكون لغة استعمال مقبولة في عصر يقبل التطوّر في جميع مناحي الحياة، واللغة إحداها.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء بعض الظواهر النحويّة ومعالجتها.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تيسير النحو واللغة بالاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة.
2. إثبات دعم النظريّة التداولية لبعض الظواهر النحويّة.
3. التغيير من النظرة القديمة لقواعد النحو بالاستفادة من المقام والاستعمال اللغوي.
4. الوقوف على بعض التراكيب النحوية المستعملة في عصرنا الحديث.

أهمية الدراسة: للدراسة قيمة كبيرة في الكشف عن الظواهر النحويّة التي نظر إليها النحاة نظرة تهوين ونقد، وأثبت الزمان استمراريتها عبر قرون ممتدّة، وبعث بعض الظواهر النحويّة المندثرة إلى الوجود من جديد باستعمالها.

حدود الدراسة: - موضوعية.. ظواهر نحويّة مستعملة في العصر الحديث، وظواهر نحويّة قديمة غير مستعملة.

- مكانية.. حدودها في أماكن الدرس اللغويّ العربيّ.

– زمانية.. منذ بدء وضع القواعد النحويّة إلى العصر الحديث.

محتوى الدراسة :تتألف هذه الدراسة من:

مقدمة: تعرض لمنهج الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وحدودها.

تمهيد: يعرض لمفهوم الظاهرة النحويّة، والتداوليّة في اللغة والاصطلاح.

مباحث الدراسة: وهي:

المبحث الأوّل: تركيب أكلوني البراغيث

المبحث الثاني: إعراب المثنى والأسماء الستة

المبحث الثالث: معايير الصواب والخطأ بين القديم والحديث

الدراسات السابقة: عند بحثي في المكتبات، وقواعد المعلومات لم أجد دراسات عنيت بدراسة الظواهر النحويّة المستعملة في العصر الحديث، على الرغم من رفض النحويين القدامى لها، وإضعافها في بعض الأحيان، ووضحت أهمية قبول هذه الظواهر، والنظر إليها بعين الصحّة اللغويّة، ولكن وُجدت بعض الدراسات التي تدور في فلك هذا الموضوع، وإن اختلفت في مضامينها ونتائجها، ومنها:

- التراكيب النحويّة من الوجهة التداوليّة، عبد الحميد السيّد، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 6، ع2، 2001م.
- التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال، تيسير هارون النو افلة، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2013م.
- الملمح التداولي في النحو العربي تحليل واستنتاج، نعمة دهش الطائي، جامعة بغداد، 2013م.
- التراكيب النحويّة بين التوليد الدلالي والأثر التداولي، حفيظ الفلاحي، 2020م.
- النظرية التداولية و أثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، 2015م.
- الفكر التداولي في الحديث النبوي، عبد الله جاد الكريم، مصر، دار النابغة، 2018م.

وبعد استقراء هذه الدراسات وجدتها قد استفاضت في موضوع الفجوة بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي، وأشارت لبعض الظواهر النحوية، ولكنّها لم تشر إلى الظواهر التي ركّزت عليها دراستي، ولم تنظر إليها بعين القبول والعناية ببعث هذه التراكيب إلى الحياة من جديد؛ لما لحقها من إهمال وتهوين و انصراف عن استعمالها، وهذا هو موضوع دراستي.

التمهيد:

الظاهرة النحويّة: الظواهر النحوية أو الظواهر التركيبيّة مصطلح يقتصر على الظواهر المتعلّقة بطرق تركيب الكلام في الجمل، فموضوع الدرس النحوي هو التركيب نفسه، لا اللغة بأسرها، وإن كانت صحّة التركيب تستلزم بالضرورة صحّة المستويات اللغويّة الأخرى[1].

والظواهر النحويّة هي موضوع علم النحو، والنحو كما عرّفه ابن جني: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[2]. وهو ما ذكره ابن عصفور بقوله: "العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[3].

وما سنقف عليه في هذه الدراسة هو ظواهر نطقت بها العرب، وهي ظواهر نحويّة سوف ننظر إليها بمنظار التداولية الحديثة.

التداولية[4]: هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوليتها، هذا هو

---

[1] انظر: الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، 2006م، ص22.

[2] الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلميّة، د.ت، ج1، ص34.

[3] الصبّان على الأشموني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، 2014م، ج1، ص22.

[4] التداولية مصطلح يعني استعمال اللغة، وهو مرادف لمصطلح البراجماتية (pragmatics)، يقول الباحث المغربي طه عبد الرحمن رائد التداولية عند العرب: "إنّي وضعت هذا المصطلح –يعني التداولية- منذ سنة (1970)، في مقابل (pragmatique)، ولو أنّ التداوليين الغربيين علموا بوجود هذه اللفظة في العربيّة لفضّلوها على لفظة (pragmatique)، لسبب واحد، وهو أنّها لا توفي بالمقصود من علم التداول، فلفظة التداول تفيد في العلم الحديث الممارسة... وتفيد أيضًا التفاعل في التخاطب... ثمّ بالإضافة إلى ذلك أنّها من مادة واحدة ولفظة الدلالة نفسها، يعني أنّ التداول

التعريف الأوّلي للتداوليّة[1]. ولا يمكن أن أبسّط هذا التعريف كما بسّطه محمد مفتاح بقوله: "التداولية تتناول مظاهر عديدة بوجهات نظر متنوّعة، ولكنها تكاد تتّفق على أنّ اللغة اجتماعية يمارسها أناس يعيشون في مجتمع، وهذه الممارسة خاضعة لقواعد"[2]. فاللغة وليدة الحاجة للتواصل بين أبناء المجتمع الواحد، والتداولية ليست إلّا ممارسة اللغة دون الخروج عن قوانينها، ولا بدّ لهذا الخروج حين يحدث أن يكون وفق قواعد يتّفق عليها أبناؤها.

وحين يقرّر الدكتور صالح رمضان أنّ الخلط بين التداولية وعلم اللغة الاجتماعي ممكن؛ نظرًا للتداخل بين الحقلين، فكلاهما يعنى بالموقف الاجتماعية والمستويات اللغويّة[3]، فرؤيته هذه ذات قيمة كبيرة خاصة أنّ جميع هذه الدراسات: علم اللغة الاجتماعي والتداولية وتحليل الخطاب تنصبّ في مجرى واحد، وهو وظيفة اللغة التواصليّة، ومن هذه الوظيفة ننظر إلى اللغة على أنّها نشاط إنساني فعلي في المجتمع.

وإلى ذلك أشار عبد السلام عليوي في بحثه (ما التداوليّات؟)[4]. وينظر شارل موريس إلى التداوليّة من زاوية علم علاقات الأدلّة بمستعملها، فيميّز في

سوف يرتبط بالدلالة، فإذن هذا هو التبرير العلمي الأوّلي لمصطلح التداول. انظر: الداليات والتداوليات، طه عبد الرحمن، المغرب، جامعة محمد الخامس، 1984م، ط1، ص299. وقد تابعه في هذا المصطلح أحمد المتوكّل، وإدريس مقبول، وعبد الهادي الشهري، ومسعود صحراوي، ومحمود نحلة، ونعمان بوقرة، ومؤيّد آل صوينت.

[1] انظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، سوريا، دار صفحات للدراسة والنشر، 2011م، ط1، ص32.

[2] التواصل الأدبي من التداولية إلى الإدراكية، صالح بن الهادي رمضان، الرياض، مطبوعات النادي الأدبي، 2015م، ط1، ص29. وتحليل الخطاب الشعري، محمد مفتاح، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1985م، ص138.

[3] انظر: التواصل الأدبي من التداولية إلى الإدراكية، صالح بن الهادي رمضان، ص30.

[4] يقول: "لم تعد اللغة لذاتها هي موضوع البحث اللساني، بل أصبح الاهتمام منصبًا على التلفظ، وما يستتبعه. إننا في العمليّة التلفظيّة نأخذ بالحسبان على التوالي: الحدث نفسه، والسياق المقامي الذي يتحقّق فيه، وآليات إتمامه". انظر: التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ علوي، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2011م، ط1، ص19.

اللغة بين أبعاد ثلاثة: البعد التركيبي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي[1]. ويفصّل صابر الحباشة القول في هذه الأبعاد[2]. وترى الأستاذة سليمة جلال أنّ شارل موريس أوّل من تنبّه للبعد التداولي للعلامة فضلًا عن البعد التركيبي والدلالي[3]. وهذا التقسيم يصوّر لنا أنّ الدلالة أوسع من التركيب، والتداول أوسع من الدلالة، فالتداولية تهتم بدراسة الأفعال الكلاميّة الصادرة عن المتكلّمين، وذلك بفهم القواعد، والمواضعات اللغوية والاجتماعية، والعرفيّة التي يخضع لها الفعل الكلامي الناجح، كما تسعى إلى تجاوز حدود الخطاب؛ لتصير نظرية عامّة للفعل والنشاط الإنساني، وبهذا نجدها بمفاهيمها الأساسية كالسياق، وغرض المتكلّم، و إفادة السامع، ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلاميّة يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي[4].

وإن كان أهل العربية ببلاغتها يجمعون على أنّ التفاوت في المقامات يستتبع تفاوتًا في الحالات، والعكس صحيح، فالحال النفسيّة للمخاطب تقتضي مقامًا مناسبًا من الكلام، فإنّني أسقط هذه النظرة على النحويين، وهم مَن هم مِن علماء العربيّة الذين يتقنون فنون القول، ويعرفون الأساليب، ويعلمون مقامات القول، وسأعرض في مباحث هذه الدراسة بعض المواضع التي تصوّر العلاقة بين

---

(1) يقول محمد نظيف في ذلك: إذا كانت التداوليّة استحضرت الإنسان في اللغة، فإنّها استحضرت معه قيمة التفاعل كما يقتضي التواصل الحواري، فالتداولية هي الحقل العلمي الذي يدرس فيه استعمال اللغة. انظر: التواصل الأدبي من التداولية إلى الإدراكية، صالح بن الهادي رمضان، ص32. والحوار وخصائص التفاعل التواصلي، محمد نظيف، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2010م، ص39.

(2) يرى الحباشة أنّ البعد التركيبي يكون ضمن مقطع تلفظي واحد، أمّا البعد الدلالي، فهو صورة ذهنيّة لهذا التركيب، ويأتي البعد التداولي؛ ليهتمّ بالسياق، وعالم الخطاب عمومًا، ولكنّه يرفض أن تكون هذه الأبعاد متدرجة من البسيط إلى الأعقد، بل يرى أنّ المستوى التداولي يحكم المستويين السابقين. انظر: من قضايا الفكر اللساني في النحو والدلالة اللسانية، صابر الحباشة، سوريا، دار صفحات للدراسة والنشر، 2009م، ط1، ص21.

(3) المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، سليمة جلال، جامعة بسكرة، مجلة كلية الآداب واللغات، ع20، 2017م، ص154.

(4) انظر: المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، سليمة جلال، ص154.

الظواهر النحويّة والتداوليّة.

وسأضع أمام القارئ أمرين مهمّين يجب وضعهما بالحسبان، وهما:

أولًا: المقام، فالنحويّ عندما يتعامل مع نصّ أو تركيب ينظر من منظاره في زمن معين، ومكان معيّن، وملابسات محيطة، وسأشير إليها فيما أعرضه.

ثانيًا: استعمال اللغة، فاللغة وسيلة تواصل بين أبنائها، يحكمها العرف اللغوي، وما دامت تبلّغ المراد للسامع، وتعارفَ أبناؤها على هذا الرمز ليحمل دلالة معيّنة، فالغاية تحقّقت، وقد وقف علماء اللغة على هذه القضيّة كثيرًا.

ويجمع صابر الحباشة بين هذين الأمرين بقوله: "التداوليّة علم استعمال اللغة في المقام..."[1]. وهذا القول يضع أمام الباحث مفهومًا واضحًا للتداوليّة بأنّها استعمال اللغة في مقام معيّن، وهذا ما يجلّي لنا قيمة استعمال التركيب في أنّه استعمال اللغة بثوب جديد في مقام ما.

وهذه الدراسة تصوّر العلاقة الوثيقة بين استعمال الظواهر النحوية والتداوليّة، وتضع أمام الباحثين رؤية جديدة لاستعمال اللغة.

و إنّني أشارك الباحثين المحدثين الذين يرون أنّ للتداولية مهمّتين:

– تحديد الأعمال اللغوية الهامّة، وذلك هو تحليل الأعمال المتضمّنة في الأقوال.

– تعيين خصائص سياق التلفظ الذي يحدّد أيّ القضايا يعبّر عنه بجملة معطاة.

فتحليل الأعمال اللغوية هو إيجاد الشروط الضرورية والكافية للنجاح، أو لإنجاز عمل لغوي، ويشمل ذلك مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمصالح المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، والظرف الذي جرت فيه المخاطبات[2]. وهذا ما تجلّيه مباحث دراستي هذه.

---

[1] مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، ص11.

[2] مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، ص34.

المبحث الأوّل:
لغة أكلوني البراغيث

من الظواهر اللغويّة التي وردت عند العرب ظاهرة اجتماع فاعلين في جملة، وقد أطلقوا عليها: (أكلوني البراغيث)، وقد دارت الدراسات حول هذه الظاهرة، وكان الرفض له سائدًا في قاعات التعليم العام بحجّة اجتماع فاعلين فيه.

وقد وردت هذه الظاهرة في القرآن والحديث ولغة العرب، ومن مواضع ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ} [سورة المائدة:71]. وقوله تعالى: {لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ} [سورة الأنبياء:3].

وفي الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلّم: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) البخاري 555.

وفي الشعر وردت في قول الفرزدق[1]:

ولكن ديافيّ أبوه وأمّه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقد أثبت سيبويه هذه اللغة، ولكنّه وصفها بالقليلة، فقال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة..."[2]. فسيبويه وصفها في زمانه بالقلّة، ولم يصفها بالرداءة أو الضعف أو الشذوذ، كما ورد عند المتأخّرين عنه من العلماء، ولم يمنع القياس

---

[1] انظر: ديوان الفرزدق، بيروت، دار الكتاب العربي، 1992م، ط1، ص58، وخزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1984، ط2، ج5، ص243.

[2] الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج2، ص40.

عليها، كما ورد عند اللاحقين، ومنهم، محمد محيي الدين عبد الحميد الذي ذكر أنّ هذه اللغة قليلة فقال: إنّ ذلك الذي ذكرته من القلّة بحيث لا يجعل أصلًا، تؤصّل له القواعد، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه؟[1]. وقال بعض الباحثين: "والحقيقة أنّ هذه اللغة شاذّة لا يقاس عليها ولا تستعمل"[2]. وحين نتأمّل الأقوال بعين الباحث الفاحص نجدها لا تسلم من قبول التغيير، واحتمال النقص، وجواز النقض؛ لأسباب كثيرة، منها:

- أنّ حكم سيبويه على هذه اللغة بالقلّة هناك ما ينقضه.
- أنّ سيبويه لم يرفض هذه اللغة، و إنّما حكم عليها بالقلّة.
- أنّ ورود هذه اللغة في الكتاب والسنّة يشفع لها بالفصاحة.
- أنّ شيوعها على الألسنة قرونًا ممتدّة يجعل الاستعمال شفيعًا لها بقبولها.
- أنّ النظريّات اللغويّة الحديثة، ومنها التداوليّة تجعلنا نعيد النظر في بعض الظواهر النحويّة التي لا تنافي روح اللغة، ولا تخلّ ببنائها.

ولتحليل هذه الأسباب نقف على كلّ سبب وقفة تجلّيه وتوضّحه.

حكم سيبويه على هذه اللغة بالقلّة: هذا السبب ينقضه ما ورد من نصوص كثيرة على هذه اللغة، ومنها قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[3]

وقول أبي فراس الحمداني:

نتج الربيع محاسنًا ألحقنها غرّ السحائب[4]

وقول الشاعر العتبي:

---

[1] انظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، دت، ج2، ص110.

[2] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني، الكويت، 1974م، ص216.

[3] انظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ج2، ص106.

[4] انظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ج2، ص102، ومنتهى الأرب في شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مصر، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2004م، ص208.

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عنّي بالخدود النواضر[1]

وساق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حديثين على هذه اللغة، وهما: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه"[2]. وقوله صلى الله عليه وسلم: "يخرجن العوائق وذوات الخدور"[3].

وإن عددنا هذه الشواهد قليلة؛ فالقلّة لا تنافي الفصاحة، وورود هذه اللغة في القرآن الكريم والحديث الشريف أدلّ الأدلة على فصاحتها، وجواز التحدّث بها[4].

سيبويه لم يرفض هذه اللغة، و إنّما حكم عليها بالقلّة: وهذا واضح في نصّه في الكتاب: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنّث، وهي قليلة..."[5].

ورود هذه اللغة في الكتاب والسنّة يشفع لها بالفصاحة: ومن مواضع ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى: { وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ} [سورة المائدة:71]. وقوله تعالى: { لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ} [سورة الأنبياء:3].

وفي الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) البخاري 555. وقوله صلى الله عليه وسلم: (ووقعتا ركبتاه قبل أن تقع قفاه)[6].

---

[1] انظر: منتهى الأرب في شرح شذور الذهب، ص209.

[2] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مصر، مكتبة السعادة، 1964م، ج1، ص472.

[3] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص472.

[4] للمزيد من الشواهد: انظر: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ج2، ص103.

[5] الكتاب، سيبويه، ج2، ص40.

[6] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص472.

وقوله صلى الله عليه وسلم: (يخرجن العو ائق وذوات الخدور)[1].

شيوعها على الألسنة قرونًا ممتدّة يجعل الاستعمال شفيعًا لها بقبولها: وهذا ما نلحظه في الشعر على مرّ العصور، وفي أقوال العامّة إلى يومنا هذا، ومن نماذج ذلك:

قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي؛ فكلّهم يعذلُ[2]

وقول الشاعر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنّهم خذلوك كنت ذليلا[3]

وقول الشاعر:

ويكرمنها جاراتها فيزرنها وتعتلّ عن إتيانهنّ فتعذر[4]

وقول الشاعر:

فأدركنه خالاته فخذلنه ألا إنّ عرق السوء لا بدّ مدرك[5]

هذه بعض الشواهد التي وردت في عصور الاحتجاج، وهناك شواهد أخرى عند المولّدين[6]، وما زالت اللغة مستعملة على ألسنة بعض القبائل إلى يومنا هذا، ومنها قبيلة بني هاجر[7]، فهم يقولون: (جن البنات) و (خرجوا الأولاد)...

وقفة مع النظريّات اللغويّة الحديثة، ومنها التداوليّة:

عندما نقف مع النظريّات اللغوية الحديثة، ومنها: التداوليّة، والوظيفيّة،

---

[1] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص472.

[2] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص470.

[3] انظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية، دت، ج2، ص102.

[4] انظر: أوضح المسالك، ج2، ص104.

[5] انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص472.

[6] انظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومو اقف النحاة والمفسرين منه، سليمان خاطر، الرياض، مكتبة الرشد، 1427هـ، ص343.

[7] انظر: دراسة في لهجة قبيلة بني هاجر، حازم بن فهد السند– فهد بن عبدالله الهاجري، إشراف الدكتور: فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، 2009م.

والمقاصديّة نجد أنّ الغاية من اللغة هي التواصل، وما يحقّق هذه الغاية ممّا لا يُعدّ خارجًا عن النظام اللغويّ لا حرج في استعماله وشيوعه، فكيف حين تكون اللغة وردت عن العرب، واستعملت في عصور الاحتجاج، وفي الكتاب والسنّة؟

لذلك نرى أنّ استعمال هذا التركيب من الفصاحة بمكان، ولا ينافي قواعد اللغة الواسعة المرنة، وما يجعلنا نطمئن لهذا القول هو التوجيه الإعرابي لهذا التركيب، فالنحويّون وجّهوا إعراب الفاعل في هذه اللغة توجيهات تخرجنا من اجتماع فاعلين، ومن توجيههم النحويّ على سبيل التمثيل في قوله تعالى: {ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ} [سورة الأنبياء:3]:

1-الواو في (أسرّوا) فاعل، لا علامة جمع، و(الذين) بدل من الواو. وهو تأويل سيبويه. وبه قال: المبرّد، والأخفش، والنحّاس، والزجّاج، ومكّي بن أبي طالب، و ابن الأنباري، والعكبري[1]، ودافع الفخر الرازي عن هذا التأويل في تفسيره، حيث قال: "وهذا الإبدال ههنا في غاية الحسن؛ لأنّه لو قال: (عموا وصموا)، لأوهم ذلك أنّ كلهم صاروا كذلك، فلمّا قال: (كثير منهم) دلّ على أنّ ذلك حاصل للأكثر، لا للكل"[2].

2-وهناك تأويلات كثيرة للنحويين والمفسّرين، منها توجيه الرفع على أربعة أوجه: الأوّل: أن يكون (الذين) بدلًا من الواو، والثاني: أن يكون فاعلًا والواو للجمع، لا اسم، والثالث: أن يكون مبتدأ والخبر (هل هذا)، والتقدير: يقولون: هل هذا، والرابع: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم الذين ظلموا. وتوجيه النصب على تقدير أذمّ، وتوجيه الجرّ على كونه صفة للناس[3].

مع اختلاف التوجيه الإعرابي ندرك أنّ هذه الظاهرة مرنة تقبلها قواعد اللغة، والتأويل باب كبير في النحو العربي، يقول علوي: "إنّ التأويل يقع في جذر

---

(1) انظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، سليمان خاطر، ص327.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م، ط1، ج6، ص276.

(3) انظر: التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، سليمان خاطر، ص331.

المعرفة الإنسانيّة سواء كانت علميّة أو عاميّة، إنّه يرتبط بعمليات الإدراك والفهم، أي إنّه مرتبط بعلاقة الذات العارفة بموضوع المعرفة... وعليه كان التأويل إذن نتاجًا للثقافة وآلية لإنتاجها في الآن نفسه، إنّه يمثل الترجمة الرمزيّة للوجود الواقعي... إنّ التأويل ممارسة يتوقف عليها بناء المعرفة الإنسانية؛ إذ لا تخلو منها أي ثقافة ولا ينفلت من أسرها أي تفكير... وهكذا فإنّ التأويل ليس ظاهرة مستحدثة في تاريخ المعرفة الإنسانية، إنّما هو يمتد إلى زمن أرسطو"[1]. إنّ التأويل الإعرابي لون من ألوان التأويل التي تدلّ على مرونة الفكر، واللغة أداة الفكر.

عندما ننظر إلى عمليّة التواصل نجد أنّها تتألّف من مجموعة من العناصر تتآلف فيما بينها على شكل علاقات وظيفيّة، ومن بين العلاقات الوظيفيّة علاقة المرسل والمتلقّي بالبنيتين المسندتين إليهما، وهما البنية الإنتاجيّة والتأويليّة، وهما عمادا عملية التواصل، وإذا كانت آلية الإنتاج وآلية التبليغ وآلية التلقي متناغمة، وتحدِث الفهم وفق الأطر اللغويّة، فلا حرج في استعمال هذه الظاهرة وأمثالها ممّا نطقت به العرب[2].

المبحث الثاني:
إعراب المثنى والأسماء الستّة

عندما نقف على قضية الإعراب في النحو العربي نجد أنّها قضيّة واسعة، قامت ببحثها كثير من الدراسات، ووقفت عليها مئات الكتب، وهي قضيّة تتصل اتصالًا وثيقًا بأصول النحو: السماع والقياس، وليست بمعزل عن لغات العرب واختلافها، ولا تخلو من التأويل الذي لجأ إليه النحويون عندما اصطدمت قواعدهم بالواقع اللغويّ.

---

(1) التداوليات (علم استعمال اللغة)، حافظ إسماعيلي علوي، إربد، عالم الكتب الحديث، 2011م، ط1، ص202.

(2) انظر: التداولية وإستراتيجية التواصل، ذهبيّة حمو الحاج، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2015م، ط1، ص33.

ومن القضـــايا النحويّة التي اختلف فيها النحويّون؛ لاختلاف بعض العرب في النطق بها قضيّة إعراب الأسماء الستّة والمثنّى؛ لإعرابهما بالحروف وفق قواعد النحو المتعارف عليها في أكثر كتب النحو، وفي القرآن الكريم مصـدر الاسـتشـهاد الأوّل لنا _العرب_ لكنّا لا نجد في حديث القبائل انضباطًا بإعرابها القياسي، و إنّما نجد اختلافات واسعة.

ومن مذاهب العلماء في إعراب الأسـماء السّـتة بالحركات أو الحروف - والمذاهب في ذلك كثيرة-: "و أقواها مذهبان... الأول مذهب سـيبويه، والفارسـي، وجمهور البصـريين[1]، أنّها معربة بحركات مقدّرة في الحروف و أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر... والثاني: مذهب قطرب، والزّيادي [2]، والزجاجي من البصـريين، وهشـام[3] من الكوفيين في أحد قوليه، ومن و افقهم أنّ إعراب هذه الأسـماء بالأحرف المذكورة[4]. قال في شـرح التسـهيل: وهذا أسـهل المذاهب، و أبعدها عن التكلّف. قلت: ولكنّه مسـتلزم للخروج عن الأصـل، إذ أصـل الإعراب أن يكون بالحركات، ولعدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسـماء... فإن قلت: ظاهر كلامه هنا مو افقة قطرب، ومن ذكر معه في أنّ إعراب هذه الأسـماء بالحروف، قلت: يحتمل أن يكون و افق القائل هنا، ويحتمل أن يكون تسـامح في جعله الإعراب بالأحرف؛ لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة هنا ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنّفين مع اعتر افهم بصحّة مذهب سيبويه. ويؤيّد حمله على التّسامح

---

[1] انظر هذا الرأي في الإنصـاف في مسـائل الخلاف، الأنباري، بيروت، المكتبة العصـرية، 1987م، ج1، ص17.

[2] الزيادي: هو إبراهيم بن سـفيان بن سـليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسـحق الزيادي. قال ياقوت الحموي: كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ على سـيبويه كتابه ولم يتمّه. كان شـاعرًا ذا دعابة وفرح، صـنّف النقط والشّـكل، والأمثال، ومات سـنة 249هـ. انظر: بغية الوعاة، السـيوطي، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2004م، ط1، ج1، ص341.

[3] هشـام: هو أبو عبد الله هشـام بن معاوية الضّـرير النّحوي الكوفي، أحد أعيان أصـحاب الكسـائي، صنّف كتاب مختصر النّحو، وتوفي سنة 209هـ. انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ج2، ص325.

[4] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج1، ص17.

نصّه في التّسهيل على أنّ إعرابها بالحركات هو الأصحّ وقوله:

من ذاك ذو إن صحبة أبانا"[1].

فالمرادي في توضيحه يحلّل رأي ابن مالك في إعراب الأسماء السّتة، فظاهر قوله هو الإعراب بالحروف، ولذلك يرى المرادي أنّه من المحتمل توجيه قوله على مو افقته لقطرب، ومن معه في الإعراب بالحروف، ويمكن توجيهه على أنّه (تسامح في جعله الإعراب بالأحرف؛ لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة هنا ما تفيد الحركات لو ظهرت)، وهذا التسامح يعلّله المرادي بأنّه للتقريب على المبتدئ فهو يرى رأي سيبويه، والدليل قوله: (ولكنّه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات ولعدم النظير)، ولقول المرادي قيمته العلميّة في التحليل والتعليل والترجيح.

عند تتبّع هذه القضية في كتب النحويين يظهر اختلاف مذاهب العلماء في إعراب الأسماء الستة، ويظهر أنّ سيبويه يرى إعرابها بالحركات المقدّرة، ولم يرد هذا الرأي عنده صراحة في كتابه، ولكن أورده العلماء عنه، ومنهم: الرضي[2]، وقد ورد عرضًا عنده في قوله: "هذا ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلّا الردّ، وذلك قولك في أبٍ: أبوي، وفي أخٍ: أخوي، وفي حمٍ: حموي، ولا يجوز إلّا ذا، من قبل أنّك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهنّ إلى الأصل"[3]. ويظهر من قوله هذا أنّه يرى ثلاثية هذه الأسماء، وأنّ لامها تعود إليها عند الإضافة[4].

ويقول الأنباري: "ذهب الكوفيّون إلى أنّ الأسماء الستّة المعتلّة... معربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر، 2001م، ط1، ج1، ص313.

(2) انظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق عبد العال مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ط1، ج1، ص66.

(3) الكتاب، سيبويه، ج3، ص359.

(4) انظر: علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم، فهيم عبد الله العلي، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2007م، ص19.

الثاني إلى أنّها ليست بحروف إعراب، ولكنّها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل، وذهب علي بن عيسى الرَّبَعِي إلى أنّها إذا كانت مرفوعة، ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة، ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة، ففيها نقل وقلب، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنّ الباء حرف الإعراب، و إنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات"[1]. ومن هذا العرض تظهر الاختلافات في إعراب الأسماء الستة بالحروف كما يأتي:

- سيبويه يرى إعرابها بحركات مقدّرة، وإليه ذهب الفارسي، وجمهور البصريين.
- بعض البصريين، ومنهم: قطرب، والزيادي، والزجاجي، وهشام من الكوفيين، يرون الإعراب بالحروف.
- الكوفيّون منهم من ذهب إلى إعرابها بالحركات على ما قبل حروف العلة، ومنهم من ذهب إلى إعرابها بالحروف.
- علي بن عيسى الربعي ذهب إلى أنّها إذا كانت مرفوعة، ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة، ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة، ففيها نقل وقلب.
- أبو عثمان المازني ذهب إلى أنّ الباء في (أبوك) حرف الإعراب، وعليه وقع الإعراب، و إنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[2].

ويعزو بعض الباحثين هذه الاختلافات إلى مذهب اللغويين والنحويين في ثلاثية الأسماء في اللغة العربيّة، ومنهم ابن جني، فقد ذكر أنّ أقلّ الأبنية ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه[3]، كلّ هذه الاختلافات في التأويل استدعت المرونة في التفكير النحوي.

ومن آراء النحويين في إعراب المثنّى إلزامه الألف مطلقًا في الرفع والنصب والجرّ؛ فيقولون: (جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1، ص17.

[2] للتفصيل في هذه المسألة، انظر: شرح الأشموني، ج1، ص48-50، قدّم له عادل عبد المنعم، وأوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري (الشواهد 6-9)، ص40 و46.

[3] انظر: الخصائص، ابن جني، ج1، ص55.

كلاهما)، وهذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمذان وعذرة[1].

وخرّجوا عليه قوله تعالى: {ئه ئو ئو ئۇ } [سورة طه:63]. وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وتران في ليلة)[2]. وجاء على هذه اللغة قول الشاعر:

تزوّدَ منّا بين أذناه طعنةً دعتهُ إلى هابي الترابِ عقيمِ[3]

فإنّ من حق (هذان، ووتران، وأذناه) لو جرين على اللغة المشهورة أن تكون بالياء؛ فالأولى: اسم إنّ، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع الجرّ بالإضافة.

هذه اللغات التي نطق بها العرب، وجاء بها كتاب الله، وحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم توضح لنا مرونة اللغة في الاستعمال، وإمكانية اتباع العرب في لغاتهم، ولا شكّ أنّ الاستعمال وفق نظام اللغة الذي ثبت عن العرب لا يمكننا رفضه أو تجاهله، وهذا يفتح لنا آفاقًا في استعمال وتداول هذه الظواهر.

المبحث الثالث:

معايير الصواب والخطأ بين القديم والحديث

هذا موضوع عصي على الاستيفاء في بضع صفحات، ولكن من قبيل الإشارة إليه في مقام الحديث عن استعمالات لغوية شبه مرفوضة، سنقف على بعض المعايير التي تحكم الظواهر النحوية من حيث القبول أو الردّ.

إنّ معايير الصواب والخطأ متفاوتة على مرّ العصور اللغويّة، والناظر إليها يدرك أنّها لم تستقر منذ بدء جمع اللغة وتقعيد القواعد إلى يومنا هذا، وأوّل نصّ سأبدأ به هذا المبحث هو نصّ السيوطي المشهور:

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، ص58.

(2) انظر: فتح الباري، ابن حجر، تحقيق ابن بازوآخرون، القاهرة، المطبعة السلفية، ص558، حديث رقم2.

(3) البيت ورد في شرح ابن عقيل بلا نسبة، وفي اللسان منسوب إلى هزبر الحارثي، وفي شرح شذور الذهب لابن هشام نسب لهزبر الحارثي كذلك، ص46.

"قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف): "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عمَّا في النفس، والذين عنهم نُقِلَتِ اللغة العربية، وبهم اقْتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين, ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لَخْمٍ، ولا من جذام, لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر، لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب, قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم ..."[1].

إنّ هذا النصّ يصوّر لنا معايير النحويين واللغويين عند بدء جمع اللغة من الأعراب وتقعيد القواعد، ولا يخفى على الباحث أنّ عملية جمع اللغة لوضع أصول العلم كانت عمليّة وصفيّة دقيقة، ولولا هذه المعايير لم يُكتب لها الانضباط... ولكنّ هذه المعايير هي قوانين بشريّة فيها ما فيها من السهو، والخلط، والأحكام غير الدقيقة أحيانًا، وفيها ما خالف القرآن الكريم، وردّ القراءات، ولكن على الرغم من ذلك نحن لا نبخس علماءنا الأجلّاء حقّهم من التميّز العلمي، والرصانة، والدقّة، ولا نصبغ عملهم بصبغة الكمال؛ فهو عمل بشري يعتريه النقص مهما تميّز، ولا أدلّ على ذلك من الآراء النحويّة المبثوثة في الكتب حول

[1] المزهر، السيوطي، تحقيق فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1998م، ط1، ج1، ص167.

عمليّة التقعيد وجمع اللغة[1]، والذي يعنينا في دراستنا أن نقف على معاييرهم ونناقشها من منظار التداولية الحديثة، مع وضعنا لأمرهم بالحسبان، وهو أنّ اللغة كائن حيّ يولد ويتطوّر وينمو ويموت، وهذا القانون صدق على لغات كثيرة، ومنها: العبريّة ولغة الإسكيمو، التي ماتت و انبعثت من جديد[2].

إنّ اللغة كائن حيّ ينمو ويتطوّر، والعربيّة تتطوّر وتنمو في معجمها، وثابتة في قواعدها، ولكن في أحشاء هذه القواعد ظواهر حكم عليها الاستعمال بالموت، وظواهر حكم عليها النحويّون بالرداءة والشذوذ والضعف، وبين الضعف والوهن والإماتة يحكم وضع اللغة العربيّة اليوم علينا بقبول ما نطقت به العرب وإن كان قليلًا، أو غير عالي الفصاحة... أليس بأفضل من تحجير الواسع، واستحواذ اللغات الأجنبية على ألسنة أولادنا بحجّة صعوبة لغتهم الأم...؟ في العربيّة سعة، ولعلّ التداولية تحكم بصحّة ذلك وفق معايير لا تخلّ ببناء العربية، وهذه المعايير أستخلصها ممّا عرضتُه في هذه الدراسة، وهي:

1) قبول التركيب الذي ورد في القرآن الكريم، واستعماله وتداوله.

2) قبول التركيب الذي ورد في الحديث الشريف، واستعماله وتداوله.

3) قبول التركيب الذي ورد في الشعر العربي القديم (عصر الاحتجاج)، واستعماله وتداوله.

4) قبول التركيب الذي ورد في كلام العرب، واستعماله وتداوله.

---

[1] انظر للاستزادة: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد الغني، القاهرة، مكتبة الآداب، 2014م، ص8, ونشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، محمّد طنطاوي، الرياض، مكتبة الرّشد، 2012م، ط1، ص10، والعربيّة وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، الإسكندريّة، دار المعرفة، 1995م، ص16-20، واللغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، الدّار البيضاء، دار الثقافة، 1992م، ص159، وأصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، 2007م، ط1 ص255، ومآخذ المحدثين على النحو العربي و آثارها التنظيرية والتطبيقية، منصور الغفيلي، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، 2013م، ط1، ص215-223.

[2] اقرأ عن موت اللغات وحياتها وعوامل تطورها في التخطيط اللغوي والأمن اللغوي، عبد السلام المسدّي، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربيّة، الرياض، 2015م، ص8.

وعندما تتتبّع المعايير التي تقرأها على صفحات الكتب، ويتناقش فيها اللغويون، وتسير في رحلة زمنيّة تاريخيّة مع عمليّة التصحيح اللغوي تجد نفسك مثقلة بالخلافات، ولو أردنا الحكم على الدراسات الوصفيّة للغة العربيّة كمًا وكيفًا لوجدنا أنّها دراسات توقّفت عند حدود عصور الاحتجاج ولم تتجاوزها، وفي القرن العشرين ظلّ الدرس النحوي يسير على نهج الأقدمين، ولم يحظ بدراسات تاريخيّة جادّة للظواهر النحويّة وتطوّرها، وما أبعد البون بين التراكيب النحويّة القديمة والتراكيب الحديثة في لغة الاستعمال! إنّ غياب الدرس النحوي التاريخي وضعف الاستقراء أدّى لتخطئة كثير من الظواهر النحويّة، وإن كنّا نرى أنّ التتبّع التاريخي للظواهر النحويّة صعبٌ وطويل سلّمه، فهو صعب وليس مستحيلًا[1].

وفي الختام: نوجز بعض عبارات الباحثين والمجمعيين؛ فمنهم من يقول: خطأ مشهور خير من صواب مغمور، ومنهم من يقول: الخطأ ما يعدّه الأكثرون خطأ وإن استعمله بعضهم، والصواب هو استعمال الأغلبيّة ما داموا لا يتناهون عن شيء استعملوه[2]. و أقول بين الصواب والخطأ والاستعمال ما أحوجنا إلى إعادة النظر في تراثنا اللغوي، وتطوّره عبر الزمن، وبعث التراكيب التي اندثرت إلى الحياة من جديد، واستعمالها ما وُجد لها مثيل على ألسنة الناس اليوم؛ فاللغة هي ما نستعمله لا ما ندرسه في قاعات الدرس، ونطيل الشرح فيه لطلّابنا وقد مات و انمحى على ألسنتنا؛ اللغة استعمال!

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لظواهر نحويّة حكم عليها التقعيد بالضعف أو القلّة أو الشذوذ، وحكم عليها الاستعمال بالبقاء؛ نخلص إلى مجموعة من النتائج، و أبرزها:

1) التداولية تهتم بدراسة الأفعال الكلاميّة الصادرة عن المتكلّمين، وذلك

---

(1) انظر للاستزادة: دراسات لسانية بالمنهج التاريخي، عباس السوسوة، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2014م، ط1، ص72-82.

(2) انظر: دراسات لسانية بالمنهج التاريخي، عباس السوسوة، ص74.

بفهم القواعد، والمواضعات اللغوية والاجتماعية، والعرفيّة التي يخضع لها الفعل الكلامي الناجح.

2) تحليل الأعمال اللغوية هو إيجاد الشروط الضرورية والكافية للنجاح، أو لإنجاز عمل لغوي، ويشمل ذلك مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمصالح المشتركة بين المتكلّم والمخاطب.

3) عمليّة التواصل تتألّف من مجموعة من العناصر تتآلف فيما بينها على شكل علاقات وظيفيّة، ومن بينها علاقة المرسل والمتلقّي بالبنيتين المسندتين إليهما، وهما البنية الإنتاجيّة والتأويليّة، وإذا كانت آلية الإنتاج وآلية التبليغ وآلية التلقي متناغمة، وتحدِث الفهم وفق الأطر اللغويّة، فلا حرج في استعمال التركيب.

4) التراكيب التي وردت عند العرب، ونطقوا بها، ووردت في القرآن والحديث، أو في أشعار العرب وكلامهم لا حرج من استعمالها، وإن كان ورودها بقلّة.

5) معايير الصواب والخطأ متفاوتة على مرّ العصور اللغويّة، والناظر إليها يدرك أنّها لم تستقر منذ بدء جمع اللغة وتقعيد القواعد إلى يومنا هذا، وهذا الخلاف له أسبابه التي لا تخفى على الباحثين، ولكنّه لا يوجب رفض بعض التراكيب وعدم استعمالها.

6) في العربيّة سعة وفي قلب هذه اللغة الأم انشراح تبديه، ولعلّ التداولية تحكم بصحّة ذلك وفق معايير لا تخلّ ببناء العربية.

التوصيات

1. إعادة الحياة من جديد للتراكيب التي نطقت بها العرب.

2. استعمال أي تركيب ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف وإن قلّ وروده عند العرب.

3. الإفادة من النظريات الحديثة لبعث لهجات العرب المندرسة إلى الوجود، و اتخاذها سلاحًا لسعة اللغة، أمام حمّى العامية والأجنبيّة التي أضعفت استعمال اللغة العربية الصحيحة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر:

القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب والمعاجم:

1) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، 2007م، ط1.
2) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، بيروت، المكتبة العصرية، 1987م.
3) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية، دت.
4) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من المحققين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م، ط1.
5) بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2004م، ط1.
6) تحليل الخطاب الشعري، محمد مفتاح، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1985م.
7) التخطيط اللغوي والأمن اللغوي، عبد السلام المسدّي، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربيّة، الرياض، 2015م.
8) التداوليات (علم استعمال اللغة)، حافظ إسماعيلي علوي، إربد، عالم الكتب الحديث، 2011م، ط1.
9) التداولية وإستراتيجية التواصل، ذهبيّة حمو الحاج، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2015م، ط1.
10) التواصل الأدبي من التداولية إلى الإدراكية، صالح بن الهادي رمضان، الرياض، مطبوعات النادي الأدبي، 2015م، ط1.
11) التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه وموقف النحاة والمفسرين منه، سليمان خاطر، الرياض، مكتبة الرشد، 1427هـ.
12) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر، 2001م، ط1.
13) الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، محمد نظيف، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، 2010م.

14) خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1984، ط2.
15) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلميّة، د.ت.
16) الداليات والتداوليات، طه عبد الرحمن، المغرب، جامعة محمد الخامس، 1984م، ط1.
17) دراسات لسانية بالمنهج التاريخي، عباس السوسوة، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2014م، ط1.
18) ديوان الفرزدق، بيروت، دار الكتاب العربي، 1992م، ط1.
19) شرح ابن عقيل على الألفيّة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، 1964م، ط14.
20) شرح الأشموني، قدّم له عادل عبد المنعم، القاهرة، دار الطلائع، 2014م.
21) شرح الرضي على الكافية، تحقيق عبد العال مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ط1.
22) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، بيروت، دار إحياء التراث، 2001م، ط1.
23) الصبّان على الأشموني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، 2014م.
24) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني، الكويت، 1974م.
25) الظواهر اللغويّة في التراث النحويّ، علي أبو المكارم، القاهرة، دار غريب، 2006م.
26) عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، دت.
27) العربيّة وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، الإسكندريّة، دار المعرفة، 1995م.
28) فتح الباري، ابن حجر، تحقيق عبد العزيز بن باز وآخرون، القاهرة، المطبعة السلفية، د.ت.
29) القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد الغني، القاهرة، مكتبة الآداب، 2014م.
30) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، د.ت.
31) لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، د.ت.
32) اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، الدّار البيضاء، دار الثقافة، 1992م.
33) مآخذ المحدثين على النحو العربي و آثارها التنظيرية والتطبيقية، منصور الغفيلي،

مطبوعات نادي القصيم الأدبي، 2013م، ط1.

34) المزهر، السيوطي، تحقيق فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1998م، ط1.

35) مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني، صابر الحباشة، سوريا، دار صفحات للدراسة والنشر، 2011م، ط1.

36) من قضايا الفكر اللساني في النحو والدلالة اللسانية، صابر الحباشة، سوريا، دار صفحات للدراسة والنشر، 2009م، ط1.

37) منتهى الأرب في شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، مصر، دار الطلائع للطباعة والنشر، 2004م.

38) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مصر، مكتبة السعادة، 1964م.

39) نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، محمّد طنطاوي، الرياض، مكتبة الرّشد، 2012م، ط1.

ج- الدراسات والبحوث:

1.دراسة في لهجة قبيلة بني هاجر، حازم بن فهد السند– فهد بن عبدالله الهاجري، إشراف الدكتور: فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، 2009م.

2.علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم، فهيم عبد الله العلي، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح، 2007م.

3.المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، سليمة جلال، جامعة بسكرة، مجلة كلية الآداب واللغات، ع20، 2017م.